



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الحادي والعشرون / باب الغُسل



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

باب الغسل

بضم الغين: الاغتسال، أي استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص. وبالفتح الماء أو بالفعل وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره. (وموجبه) ستة أشياء أحدها (خروج المني) من مخرجه (دققا بلذة لا) إن خرج (بدونها من غير نائم) ونحوه، فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث علي يرفعه «إذا فضخت الماء فاغتسل، وإن لم تكن فاضخا فلا تغتسل» رواه أحمد. والفضخ هو خروجه بالغلبة، قاله إبراهيم الحربي، فعلى هذا يكون نجسا وليس بمذي، قاله في "الرعاية". وإن خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الغسل وحكمه كالنجاسة المعتادة، وإن أفاق نائم أو نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فإن تحقق أنه مني اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما، وإن لم يتحققه منيا فإن سبق نومه ملاعبة أو نظرا أو فكر أو نحوه أو كان به أبرة لم يجب الغسل وإلا اغتسل وطهر ما أصابه احتياطا، (وإن انتقل) المني (ولم يخرج اغتسل له) لأن الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم الجنب، ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فإن خرج) المني (بعده) أي بعد غسله لانتقاله (لم يعده) لأنه مني واحد فلا يوجب غسلين.

(و) الثاني (تغيب حشفة أصلية) أو قدرها إن فقدت وإن لم ينزل (في فرج أصلي قبلا كان أو دبرا) وإن لم يجد حرارة، فإن أولج الخنثى المشكل حشفته في فرج أصلي ولم ينزل أو أولج غير الخنثى ذكره في قبل الخنثى، فلا غسل على واحد منهما إن لم ينزل، ولا غسل إذا مس الختان الختان من غير إيلاج ولا بإيلاج بعض الحشفة، (ولو) كان الفرج (من بهيمة أو ميت) أو نائم أو مجنون أو صغير يجامع مثله، وكذا لو استدخلت ذكر نائم أو صغير ونحوه.

فقال المؤلف -رحمه الله-: "باب الغُسل بضم الغين: الاغتسال، أي استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص. وبالفتح الماء أو الفعل وبالكسر ما يُغسل به الرأس من خطمي وغيره".

الغُسل -بالضم-: اسم مصدر اغتسل يغتسل اغتسالا، ولهذا كان الغالب في استعمال غُسل الميت وغسل الثوب الفتح؛ لأنه مصدر غسل الثوب والبدن يغسله غَسلا لأنك تريد الفعل المتعدي، وتقول غُسل الجنابة وغُسل الجمعة بالضم؛ لأنك تريد الاغتسال وهو الفعل اللازم، ولو فتحت ليكون على نية أنه يَغسل بدنه للجنابة والجمعة، هذا إذا فتحت في غُسل الجنابة وغُسل الجمعة وقلت بالفتح، هو على نية أنك تغسل البدن للجنابة والجمعة. **والغُسل بالضم أيضا هو الماء الذي يُغتسل به**، ولهذا يقال أيضا هذا غُسل يعني ماء يُغتسل به، **والغُسل -بالكسر-**: ما يُغسل به الرأس من خطمي ونحوه، والخطمي نبات معروف كان يُغسل به.

قال -رحمه الله-: "وموجبه ستة أشياء" وعدّها في المنتهى سبعة حيث فصل انتقال المني عن خروجه، ولكن قال البهوتي -رحمه الله-: "في عدّه الخروج بعد الانتقال موجبا نظراً واضح إذ الغُسل وجب بالانتقال لا بالخروج على المذهب، وهذا الطريقة في عدّ الموجبات انفرد بها المصنف عن الأصحاب"، لكن قال عثمان -رحمه الله-: "يمكن أن يجاب بأن الانتقال إنما يكون موجبا إذا أحس الشخص به سواء خرج أو لم يخرج، كما يدل عليه كلام الإقناع" عبارة الإقناع: "وإن أحس بانتقال المني فحبسه فلم يخرج وجب الغسل كخروجه" هذه عبارة الإقناع، فعثمان -رحمه الله- يوجّه كلام صاحب المنتهى، يقول في الإقناع إن أحس الرجل أو المرأة بانتقال المني فحبسه فلم يخرج = وجب الغسل كخروجه.

فعثمان -رحمه الله- يقول يمكن أن يجاب على صنيع المنتهى بأنه عد انتقال المني موجبا للغسل وخروج المني أيضاً موجبا للغسل، فيمكن أن يجاب بأن الانتقال إنما يكون موجبا إذا أحس الشخص به سواء خرج أو لم يخرج، كما يدل عليه كلام الإقناع، وأما خروجه من مخرجه إنما يكون موجبا إذا لم يحس بالانتقال، بدليل تصريح الأصحاب بأنه إذا خرج من غير مخرجه لم يجب الغُسل، وهذا لا يمكن مع إحساسه بالانتقال، لئلا يتناقض كلامهم، فكل واحد من الانتقال والخروج من المخرج موجب مستقل لا يُغني عنه صاحبه، والمصنف أشار بصنيعه إلى هذا التحقيق فتدبر. وبهذا أيضاً يندفع ما استشكله اللبدي في حاشيته فليراجع. إذا هو عدّه هنا ستة أشياء، وعدّه في المنتهى سبعة، وصنيع المنتهى لا اعتراض عليه.

والأغسال التي ستذكر هنا هي الأغسال الشرعية، وهي إما واجبة أو مستحبة، فالواجبة أربعة أنواع ولها ستة أسباب:

- 1- غُسل الجنابة.
- 2- وغسل الحيض.
- 3- وغسل الميت.
- 4- وغُسل الإسلام.

وفي غسل الجنابة عندنا خروج المني وانتقاله، وعندنا التقاء الختانين، والحيض والنفاس سواء، وإسلام الكافر وغسل الميت، هذا سيأتي تفصيله إن شاء الله.

يقول المؤلف -رحمه الله-: "استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص" يعني استعمال الماء الطهور، لأنه سبق أنه لا يرفع الحدث إلا الماء الطهور، وقوله "في جميع بدنه" خرج به الوضوء؛ لأن الوضوء يكون في الأعضاء الأربعة، وقوله "على وجه مخصوص" يعني تأتي كيفية الغسل، ولكن بأن يكون بنية وتسمية.

قال -رحمه الله-: "وموجبه ستة أشياء، أحدها خروج المني" والمني سُمي منياً؛ لأنه يُمنى يعني يُراق، وهو الماء الغليظ الدافق الذي يخرج عند اشتداد الشهوة، ومنى المرأة أصفر رقيق.

قوله: "خروج المني من مخرجه دفقا بلذة لا إن خرج بدونها من غير نائم ونحوه" خروج المني من مخرجه، فإن خرج المني من غير المخرج بأن انكسر- صُلب الإنسان فخرج منه لم يجب الغسل، بل يكون كالنجاسة

المعتادة يعني يغسل ما أصابه منه ولا يغتسل، وخروج المني يشمل ما لو خرج المني دما يعني أحمر كالدّم ما دام قد خرج من مخرجه المعتاد وظاهر كلامهم هنا أنه يكون طاهراً أيضاً لأنه مني.

ويعتبر أن يكون قد خرج بغير لذة في غير نائم ونحوه، فلو خرج بدون لذة لم يجب الغُسل بل يكون نجساً وليس منياً فلهذا قال: "دفعاً بلذّة" وذلك لقول عليّ إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إذا فضخت الماء فاغتسل وإن لم تكن فاضخاً فلا تغتسل" والفضخ: هو خروجه بالغلبة، وقال أيضاً -عليه الصلاة والسلام- لما شكى له عليّ -رضي الله عنه- أنه مدّاء قال: "إذا خذفت الماء فاغتسل من الجنابة وإذا لم تكن خاذفاً فلا تغتسل" فاعتبر النبي -صلى الله عليه وسلم- الخذف والفضخ: وهو خروجه بقوة وشدة وعجلة كما تخرج الحصاة من بين يدي الخاذف، والنواة من بين حجري الفاضخ.

ولهذا أيضاً في حديث آخر رواه سعيد في سننه أن أم سليم دخلت على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت: "يا رسول الله المرأة ترى في منامها كما يرى الرجل أفيجب عليها الغسل؟ قال: هل تجد شهوة؟ قالت: لعله، قال: وهل ترى بللاً؟ قالت: لعله، قال: فلتغتسل" وهذا يفسّر العمومات التي فيها "إذا رأيت المني فاغتسل" ونحو ذلك، ويبين أن المني الذي يوجب الغُسل هو ما كان قد خرج من مخرجه دفعاً بلذّة، وهذا الذي ذكره المؤلف -رحمه الله- هنا أنه ما خرج دفعاً بلذّة.

ولهذا قالوا: "إذا خرج الماء -المني- لغير ذلك كمرضٍ أو بردٍ أو كسرٍ -ظهر من غير نائمٍ ونحوه كالمجنون والمغمى عليه والسكران لم يوجب غُسلًا" إذا خرج المني بغير دفعٍ وشهوةٍ مثل أن يكون لمرضٍ أو أن يكون لبردٍ ونحو ذلك فإنه لا يوجب غُسلًا إلا من النائم ونحوه كالمجنون والمغمى عليه والسكران.

قال: "دفعاً بلذّة لا إن خرج بدونها من غير نائم ونحوه"، "ونحوه" هنا يعني المغمى عليه والمجنون والسكران.

قال: "فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبردٍ ونحوه من غير شهوةٍ لم يجب به غسلٌ لحديث عليّ يرفعه «إذا فضّخت الماء فاغتسل، وإن لم تكن فاضخاً فلا تغتسل» رواه أحمد. والفضخ هو خروجه بالغلبة، قاله إبراهيم الحربي، فعلى هذا يكون نجساً وليس بمذي، قاله في الرعاية".

قال: "وإن خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر -صّلبه فخرج منه لم يجب الغُسل وحكمه كالنجاسة المعتادة" فالمني إذا خرج من غير مخرجه أو من يقظان بلا لذة يكون نجساً.

قال: "وإن أفاق نائمٌ أو نحوه يمكن بلوغه فوجد بللاً فإن تحقق أنه مني اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاماً، وإن لم يتحققه منياً فإن سبق نومه ملاعبةً أو نظراً أو فكراً أو نحوه أو كان به إنزدة لم يجب الغسل وإلا اغتسل وطهر ما أصابه احتياطاً" لو أفاق من النوم بالغ، أفاق من النوم ونحوه كالمغمى عليه أيضاً إذا أفاق، إذا كان بالغاً فهذا واضح، أو يمكن بلوغه، يمكن بلوغه وهو ابن عشر سنوات وبنّت تسع سنوات، هذا الذي يمكن بلوغه يعني دون ذلك لا يكون بالغاً، المرأة يمكن بلوغها وهي بنت تسع، الذكر يمكن بلوغه وهو ابن عشر سنين، أما ما دون ذلك فلا يكون هذا منياً جزمًا.

طيب إذا أفاق من النوم ونحوه كالمغمى عليه بالغُ أو من يمكن بلوغه، المؤلف يقول إن تحقق أنه منى اغتسل فقط هذا لا إشكال فيه، ولو لم يذكر احتلاماً؛ لأنه إذا احتلم ولم يَرِ الماء فلا غسل عليه، وإن استيقظ فرأى الماء فعليه الغسل، وإن استيقظ فرأى بللاً ولم يعلم أنه منى أو مذي فإن دَكَرَ احتلاماً لَزِمَهُ الغُسل أيضاً، سواءً تقدم نومه فِكْرٌ أو مداعبةٌ أو نحوه ذلك؛ لأن هناك سبباً قريباً يضاف الحكم إليه، وإن تحقق أنه منى اغتسل فقط يعني دون أن يغسل الثوب الذي أصابه المني، لا يلزمه لأننا حكمنا أنه منى لأنه طاهر، فيُكْتَفَى بالاغتسال فقط هنا؛ لأنه تحقق أنه منى ولو لم يذكر احتلاماً، وهذا قال فيه المَوْفَّق -رحمه الله-: "لا نعلم فيه خلافاً".

طيب إن تحقق أنه مَذْيٌ فإنه يغسله ولا يجب عليه الغُسل، هذا الاحتمال الثاني أن يتحقق أنه مَذْيٌ، طيب إن جهل كونه منياً لكن تقدم نومه سببٌ من بردٍ أو نظراً أو فِكْرٍ أو ملاعبةٍ أو انتشار فيقول: المؤلف -رحمه الله-: "لم يجب الغسل"، "أو كان به إبرة" وهي بكسر-الهمزة والراء: مرض يحدث بسبب غلبة البرد والرطوبة، قال في تاج العروس: "بردٌ في الجوف ورطوبة غالبتان منهما يَفْتُرُ عن الجماع، وهمزتها زائدة، يُقال رجل به (إبرةٌ): وهو تقطير البول، ولا ينسبط إلى النساء"، فإذا تقدم نومه سبب من بردٍ أو نظراً أو فِكْرٍ أو ملاعبةٍ أو انتشار لم يجب الغسل، لماذا؟ لعدم يقين الحدث، والأصل بقاء الطهارة. والظاهر كما ذكره الشيخ البهوتي -رحمه الله- في شرح كتاب الإقناع: أنه "يجب غسل ما أصابه هنا من ثوب وبدن لِرُجْحَان كونه مَذْياً بقيام سببه إقامة للظن مُقام اليقين، كما لو وجد في نومه حلماً فإننا نوجب الغسل لِرُجْحَان كونه منياً بقيام سببه".

"وإلا اغتسل وطهر ما أصابه احتياطاً" يعني وإن لم يسبق نومه سبب، والآن يجهل كونه منياً، ولم يسبق نومه سبب من بردٍ أو نظراً أو فِكْرٍ أو ملاعبةٍ أو انتشار، فإنه يجب الغسل كأنه تيقن المني، ويغسل أيضاً ما أصابه من بدن وثوب، لماذا؟ احتياطاً. قال في الفروع: "ولعل ظاهره لا يجب"، وتبعه في المبدع، ولكن قال البهوتي -رحمه الله-: "ولعله غير ظاهر كلامهم" فالبهوتي يستشكل ويقول: أن الظاهر من كلامهم أنه واجب، "وليس هذا من باب الإيجاب بالشك وإنما هو من باب الاحتياط في الخروج من عهدة الواجب" ونَظَرَهُ بمن نسي- صلاةً من يوم وجهلها فأنت توجب عليه أن يصلي صلوات اليوم كله؛ حتى يخرج من العهدة بيقين، وهنا في المثال المذكور لا يخرج عن كونه منياً أو مَذْياً، ولا سبب يرجح أحد الأمرين فلا تخرج من عهدة الوجوب إلا بهذا.

طيب من رأى في ثوبه الذي لا ينام فيه أحد غيره منياً، فما الحكم؟ يلزمه الغسل، ويعيد ما صلى بعد آخر نومة نامها في هذا الثوب إلا أن يعلم أن هذا المني قد خرج قبل هذه النومة، فيُعيد من آخر نومة يمكن أنه منها. وإن كان الرأي لذلك صعباً ويمكن أن يبلغ الذي هو ابن عشر-سنوات كما ذكرنا، فإنه أيضاً يلزمه الغُسل، ولابن قُندُس كلام هنا يُرَاجَع لمن أراد من حاشيته على الفروع صفحة 255.

طيب، إن وجد اثنان منياً في ثوبٍ ينامان فيه، وكنا من أهل الاحتلام، فلا غسل على واحد منهما؛ لأن كلا منهما متيقن من الطهارة شاك في الحدث مثل مسألة إن سمع صوتاً أو شم ريحاً من أحدهما لا بعينه التي ذكرناها من قبل، قلنا لا تجب الطهارة على واحد منهما بعينه، لكن لا يَأْتَم أحدهما بالآخر ولا يضافه وحده في الصلاة. وكذلك هنا في مسألة وجدان المني في الثوب، فالحكم واحد، فكل اثنان تَيَقَّن الحدث من

أحدهما لا بعينه فالحكم فيهما هكذا؛ لأن كل واحد منهما مكلف باعتبار نفسه ولم يتحقق زوال طهارته وهذا له نظائر حتى في غير الطهارة، كما لو قال أحدهما: (إن هذا الطائر غراب فزوجتي طالق)، وقال الآخر: (وإن لم يكن غراباً فزوجتي طالق) وطار ولم يُعلم ما هو، لكن لا يأتى أحدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده كما عرفنا.

قال المؤلف -رحمه الله-: "وإن انتقل المني ولم يخرج اغتسل له؛ لأن الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه" يعني إذا أحس رجل أو أحست امرأة بانتقال المني فحبسه فلم يخرج فما الحكم؟ الحكم: أنه يجب الغسل كأنه خرج، لماذا؟ لأن الجنابة أصلها البعد لقول الله تعالى: "والجار الجنب" أي البعيد، ومع الانتقال فقد باعد الماء محله فصدق عليه اسم الجنب الذي أنيط به الحكم: "وإن كنتم جنبا فاطهروا" إذ بعد انتقاله يبعد عدم خروجه، وأنكر الإمام أحمد -رحمه الله- أن يكون الماء يرجع، فمتى انعقد وأخذ في الدفع والخروج فإنه لا يرجع، ولأن الانتقال مظنة الإنزال والخروج فيناط الحكم به، يناط الحكم بالشهوة ويعلق على المظنة؛ لأن الانتقال مظنة الإنزال والخروج فأوجب الغسل كالتقاء الختانين وأولى.

وأما ما يُحتج به علينا مما ذكرناه نحن من قبل أن ألفاظ الحديث فيها إذا خذفت وفضخت وهذا لم يوجد، فنحن نقول المعنى أن إذا أخذت في الفضخ والخذف، وهذا كثير في النصوص، إذا أخذت في كذا إذا شرعت في كذا، وحينئذ فيثبت بانتقال المني تام خروج المني، يثبت به البلوغ كما يثبت بالخروج يثبت بالانتقال البلوغ كما يثبت بالخروج، يثبت به حكم الفطر من الصوم ممن قبل فأمى أو كرر النظر لشهوة أو نحوه فكذلك لو انتقل، وغير ذلك من الأحكام.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "وكذا انتقال حيض" يعني فيثبت به ما يثبت بخروجه، انتقال الحيض يثبت به ما يثبت بخروج الحيض، وهذه المسألة مهمة على المذهب عندنا، ومعنى انتقال الحيض أن تحسه في الفرج، والمرأة تدرك هذا وليس المراد أن تشعر بتقطيع في ظهرها أو الآلام التي تكون قبيل نزول الدم، وإنما المراد أن تحسه في الفرج كأنه محبوس مختنق، فهذه إذا تتبعت ستجد أن هناك دماً في داخل فرجها = فهذا هو الانتقال المراد وإن لم يخرج خارج الفرج، فأحكام الانتقال في الحيض كأحكام خروج الحيض.

قال: "ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب عليه خروجه" عرفنا ذلك، قال: "فإن خرج المني بعده أي بعد غسله لانتقاله" لأننا أوجبنا الغسل لانتقال المني، "فإن خرج بعده أي بعد الغسل لانتقاله" يعني بلا لذة، لا بد من هذا. إن خرج بعده "لم يعده؛ لأنه مني واحد فلا يوجب غسلين" فهو قد اغتسل له لما انتقل فلا يُعيد الاغتسال إذا خرج؛ لأنه نفس المني.

طيب إن خرج المني بعد أن يغتسل الإنسان من جماع لم ينزل فيه، وكان خروجه بغير شهوة؟ لا يجب الغسل، يعني الآن إن وجد سبب الخروج ولم يخرج المني، وُجد سبب خروج المني ولم يخرج، فهذا قسمان:

- أحدهما: أنه يحتلم ثم ينزل بعد الانتباه = فيجب عليه الغسل، نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله-.

- والثاني: أن يجامع ولا ينزل = فهذا يغتسل؛ لأنه قد التقى الختانان فيجب الغسل وإن لم ينزل، **طيب** **ثم إن أنزل بعد ذلك؟** فيجب عليه الغسل إذا وجدت شهوة بعد الجماع حين الإنزال أو قبله، فيكون المني قد انتقل بها، وشهوة الجماع قصرت عنه، وأما إذا لم تتجدد شهوة بل خرج بعد الجماع الذي لم ينزل فيه بغير شهوة فإنه لا يجب عليه الغسل، كالمني المنتقل إذا خرج بعد انتقاله، وأما الوضوء من الخارج في جميع هذه الصور فلا بد منه؛ لأنه ما خرج من أحد السبيلين يوجب الوضوء.

مسألة الانتقال أيضا تحصل كثيرا بالنسبة للمرأة؛ لأن المرأة قد يتأخر إنزال المني عندها عن الرجل، فيجامعها الرجل ولا تُنزل ثم بعد ذلك ينزل منها المني، فهذا قد انتقل المني. طبعًا نحن نوجبه بالجماع بالتقاء الختانين، لكن حتى لو حصلت مداعبة أو نحو ذلك فقد تحس بانتقاله ثم لا يخرج إلا بعد ذلك. والمقصود أن انتقال المني له أحكام خروج المني، وكذلك انتقال الحيض له أحكام خروج الحيض كما عرفنا، ولهذا قالوا إن المرأة لو أحست بانتقال حيضها قبل الغروب وهي صائمة، فإنها تُفطر ولو لم يخرج الدم إلا بعده، وقد عرفنا معنى الإحساس بانتقال الحيض وهي أن تحسه في الفرج، وكذلك قالوا لو خرج مني الرجل من فرج امرأته بعد أن اغتسلت = فلا غسل عليها وحينئذ يكفيها الوضوء.

قال المؤلف -رحمه الله-: "فإن خرج المني بعده أي بعد غسله لانتقاله" يعني بلا لذة "لم يُعده لأنه مني واحد فلا يوجب غسلين".

طيب، قال المؤلف -رحمه الله-: "والثاني تغييب حشفة أصلية أو قدرها إن فُقدت وإن لم ينزل في فرج أصلي قُبُلًا كان أو دُبُرًا وإن لم يجد حرارة، فإن أولج الخُنْثى المُشْكِ حشفته في فرج أصلي ولم يُنزل أو أولج غير الخُنْثى ذكره في قُبُل الخُنْثى فلا غسل على واحد منهما إلا أن ينزل ولا غسل إذا مس الختانُ الختانَ من غير إيلاج ولا بإيلاج بعض الحشفة"، قال: "ولو كان الفرجُ من بهيمة أو ميت أو نائم أو مجنون أو صغير يجامعُ مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم أو صغير ونحوه".

من موجبات الغسل: التقاء الختانين، والمراد من التقائهما: تقابلهما وتحاذيهما، وليس مجرد اللمس ولذلك لا ينفك هذا عن تغييب الحشفة أو قدرها فلهذا جعل هذا هو الضابط، تغييب الحشفة، الحديث فيه "إذا **التقى الختانان**" والفقهاء عبروا بتغييب الحشفة؛ لأن هذا لا ينفك عن التقاء الختانين، والنبي -عليه الصلاة والسلام- قال: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأُزْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ"، زاد مسلم: "وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ"، وفي حديث عائشة -رضي الله عنها- قال النبي -عليه الصلاة والسلام-: "إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأُزْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ" رواه مسلم.

وقد روي عن بعض أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه لا يجب الغسل إلا بالإنزال، واحتجوا بحديث: "الماء من الماء"، لكن هذا منسوخ، فالخلاف فيه خلاف قديم لا يُعَوَّل عليه والأحاديث التي فيه منسوخة، قال أبي بن كعب: "إن الفتيا التي كانوا يقولون: 'الماء من الماء' رخصة كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رخص فيها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعدها" رواه أحمد وأبو داود والترمذي، وحكى الإمام أحمد -رحمه الله- عن عثمان بن عفان وغيره من الصحابة من الذين كانوا يقولون: "الماء من الماء"

أنهم عادوا إلى القول بوجوب الغسل. ولهذا أيضا قال الزُّهري: "سألتُ عروة عن الذي يجامع ولا ينزل، فقال حدثتني: عائشة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يفعل ذلك ولا يغتسل وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغُسل".

ومعنى التقاء الختانين عرفنا أنه تحاذيهما وتقابلهما، وليس مجرد اللمس وأن ذلك لا ينفك عن تغييب الحشفة أو قدرها، والتعبير بالختانين ليس تقييدا للحكم بكونه مختونا أو بكون المرأة مختونة، بل سواء كانا مختونين أو لا وذلك يحصل بتحاذي الختانين؛ لأن ختان المرأة في الجلد التي في أعلى الفرج كُفِرَ الديك، ومحل الوطء هو مخرج الحيض والمني والولد في أسفل الفرج، فإذا غابت الحشفة فيه تحاذى الختانان فيقال التقيا. وأما إذا التزق الختان بالختان من غير إيلاج فإنه لا غسل عليه، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: " **إذا جاوز الختانُ الختانَ وجب الغسل** "، وكفى عن تغييب الحشفة بمس الختان الختان؛ لأنه يحصل معه غالبا.

ولا يجب الغسل لو حصل الإيلاج بحائل مثل أن يلف على ذكره خرقة أو يدخله في كيس بدون إنزال؛ لأنه لو أنزل فإنه يجب الغسل بالإنزال، لكن لو غيب الحشفة من وراء حائل فإنه لا يجب الغسل على الصحيح من المذهب، وقيل يجب أيضا وهو ظاهر كلام ابن قدامة -رحمه الله- في المُقنع. كذلك قال أصحابنا: " **لا يجب الغسل بوطء دون الفرج من غير إنزال ولا انتقال للمني** " لأنه لم يحصل التقاء الختانين، وكذلك إذا التصق الختانان أو تماسا من غير إيلاج كما ذكرنا فإنه لا يجب الغسل، ولا يحصل أيضا بسحاق، وهو إتيان المرأة المرأة بدون إنزال، قال أصحابنا: " **لا يجب الغسل** ". طبعا كل هذا منفك كما نبهت مرارا على قضية الجِلِّ والحُرمة، هذا محرم لا شك، ولكن لو حصل هذا بدون إنزال فإنه لا يجب الغسل؛ لأنه لم يلتق الختانان.

كذلك لا يجب الغسل بإيلاج في فرج غير أصلي أو بإيلاج بفرج غير أصلي، كأن يولج الرجل في قُبُل الخنثى المتضح الذكورية أو المشكِ بدون إنزال، إذا أولج الرجل في قُبُل أنثى متضح الذكورية، أو في قبل خنثى مشكل بدون إنزال = فلا يجب الغسل، **لماذا؟** لأنه ليس فرجا أصليا وهو مشترط أن يكون الإيلاج في فرج أصلي، وكذلك لو أولج الخنثى الواضح الأنوثة أو الخنثى المشكِ ذكره في قبل أو دبر بلا إنزال، **لماذا؟** لأنه لم يغيب الحشفة الأصلية بيقين، وكذلك لو وطئ كل واحد من الخنثيين المشكلين الآخر بالذكر في القبل أو في الدبر لاحتمال الزيادة = فلا يجب الغسل. وذكر الفقهاء رحمهم الله هنا مسائل في وطء الخنثى وما يحصل من هذه الأمور ومن أراد الاستزادة فليرجع إليها فإنها موجودة في المطولات.

وهنا أيضا مسألة تتكرر ويُسأل عنها، وهي لو قالت امرأة: (بي جني يجامعني كالرجل) قالوا: يجب عليها الغسل، قال ابن الجوزي في قوله تعالى: " **لَمْ يَطْمِئْهُمْ اِنْسُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ** " **دليل على أن الجني يغشى المرأة كالإنسي-** وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من الغشيان الإيلاج لاحتمال أن يكون إيلاجه عن ملبسة ببدنه **خاصة** " انتهى كلامه -رحمه الله-، لكن ذكر أصحابنا أنه لو قالت امرأة بي جني يجامعني كالرجل فعليها الغسل. قال البهوتي -رحمه الله- في شرح الإقناع: "وعليه لو قال رجل: بي جنية أجامعها كالمرأة فعليها الغسل"، لكن قال عثمان: "وفيه نظر".

هذا والأحكام المتعلقة بتغيير الحشفة كالأحكام المتعلقة بالجماع الكامل، الأحكام فيهما سواء من وجوب الغسل والتبذنة في الحج وإفساد النسك قبل التحلل الأول وغير ذلك من الأحكام، وجمعها بعضهم فبلغت أربعمائة حكم إلا ثمانية أحكام ذكرها ابن القيم -رحمه الله- في تحفة المودود في أحكام المولود.

إذا قال المؤلف -رحمه الله-: "في فرج أصلي قبلا كان أو دبرا وإن لم يجد حرارة، فإن أولج الخنثى المشكل حشفته في فرج أصلي ولم ينزل" = فلا غسل عليه، لماذا؟ لأنه لم يكن الجماع بفرج أصلي، ولم ينزل، ولم ينتقل المني أيضا، وكذلك قال: "أو أولج غير الخنثى ذكره في قُبُل الخنثى فلا غسل على واحد منهما إن لم ينزل" وقد عرفنا هذا.

قال: "ولا غسل إذا مس الختانُ الختانَ من غير إيلاج ولا بإيلاج بعض الحشفة" يعني بلا إنزال، وسواء كان هذا الإيلاج في فرج ذكر أو أنثى من حيوان ناطق -وهو الإنسان-، أو بهيمة حي أو ميت، سواء في ذلك الفاعل والمفعول به؛ لأنه وطء في فرج أصلي فأشبه فرج المرأة، ولأنه مظنة الإنزال وإن لم يكن يُشْتَهَى في الغالب؛ لأن الإقدام على ما لا يُشْتَهَى غالبا دليل على قوة الشهوة، وهذا يحصل في أهل الشذوذ ولا شك أنه محرم، لكن الكلام هنا في باب الغسل، الفقهاء هنا لا يتناولون حل ذلك أو حرمة، وإنما يتكلمون على ما يجب الغسل به وما لا يجب الغسل به، فالباب مختلف، وهذا لابد أن يتنبه له على طالب العلم، وقد نبهنا على هذا عدة مرات، أن الفقهاء يتكلمون من حيثية إن هذا يوجب الغسل أو يوجب الوضوء أو لا يوجب ذلك، لا على أن هذا الفعل حلال أو حرام، فإن هذا يؤخذ من موضعه.

قالوا أيضا: "لو استدخلت المرأة ذكر ميت أو بهيمة فإنه كذلك يجب الغسل، وسواء في ذلك اليقظان والنائم والطائع والمكروه"؛ لأن موجبات الطهارة لا يعتبر فيها القصد بدليل احتلام النائم فإنه يجب عليه الغسل مع أنه نائم لا قصد له، وكذلك إذا سبق الإنسان الحدث، خرج منه بدون قصد، وإن خرج ريح أو نحو ذلك فإنه يجب الوضوء وإن لم يكن قاصدا إلى ذلك، لكن لابد أن يكون الفرج أصليا، إذا لو كان ذو الحشفة الأصلية مجنونا أو نائما أو مغمى عليه، بأن أدخلت المرأة هذه الحشفة في فرجها فيجب الغسل عليها وعلى النائم والمجنون والمغمى عليه، ولو كانت المرأة مجنونة أو نائمة أو مغمى عليها، لماذا؟ لأن موجب الطهارة لا يشترط فيه القصد، هذا حكم وضعي لا علاقة له بقصد الإنسان أو بأنه يَأْثَمُ أو لا يَأْثَمُ، هذا حكم وضعي، فموجب الطهارة لا يشترط فيه القصد كما أن سبق الحدث لا يشترط فيه القصد، وكما أن النائم يجب عليه الغسل إن احتلم مع أن النائم مرفوع عنه القلم.

المؤلف يقول: "ولو كان الفرج من بهيمة أو ميت أو نائم أو مجنون أو صغير يجامع مثله" (أو يجامع مثله) كلاهما صحيح، تجوز قراءته اسم فاعل واسم مفعول، ولهذا يفسره بـابن عشر وبنت تسع، يقولون إن كان يجامع مثله كابنة تسع وابن عشر أو يجامع مثله، سواء، لا فرق، فيلزم ابن عشر -وبنت تسع- غسل ووضوء بموجباته، والمراد هنا إذا أراد ما يتوقف على الغسل فقط كقراءة القرآن، أو على الوضوء كالصلاة والطواف ومس المصحف يلزمه الوضوء، يعني يلزمه الغسل إذا أراد ما يتوقف على الغسل فقط، ويلزمه الوضوء إذا أراد ما يتوقف على الوضوء فقط، وأما اللبث بالمسجد فإنه لا يلزمه الغسل إذا أرادته ويكفيه الوضوء، هنا في حال الجنابة كالجنب المكلف إذا أراد أن يلبث في المسجد فيجوز له إذا توضأ.

وليس معنى وجوب الغسل أو الوضوء في حق هذا الصغير الذي لم يبلغ أنه يأثم بتركه، ولكن معناه أنه يُشترط لصحة الصلاة والطواف ويُشترط لإباحة مس المصحف أو قراءة القرآن أن يتطهر، فلا يجوز تمكينه من الصلاة أو الطواف ومس المصحف وقراءة القرآن إلا بطهارة، ويجب الغسل عليه إذا بلغ ولم يكن اغتسل، ويُغسَل إذا مات شهيدا؛ لأنه قد وجب عليه الغسل في حياته.

ومن المسائل المهمة التي ذكرها أصحابنا هنا أنه لا فرق فيما تقدم من الأحكام -أحكام الغسل التي ذكرناها في تغييب الحشفة هنا- بين العالم والجاهل، يعني فلو مكث الإنسان زمانا يصلي ولم يغتسل بعد هذه الموجبات فإنه يحتاط ويعيد الصلاة حتى يتيقن أنه قد برئت ذمته، فوصى عليه الإمام أحمد -رحمه الله-، **لماذا؟ قالوا: "لأنه مما اشتهرت به الأخبار والآثار فلا يعذر فيه الإنسان بالجهل"** والخلاف فيه غير سائغ بخلاف ما نقوله في الوضوء من لحم الإبل فإن تلك السنة ليست في الشهرة كهذه والخلاف فيها سائغ قوي، بل إن جمهور العلماء على عدم الوضوء منها لكن هذه المسائل الخلاف فيها غير سائغ، وهي من العلم الذي يجب على الإنسان أن يتعلمه لأن أحكام الطهارة والصلاة التي تتوقف عليها صحة هذه العبادات لا يعذر فيها الإنسان بالجهل، ولذلك نقول يجب عليه أن يعيد الصلاة؛ لأنه مَقْرَطٌ في بالتعلم.

مسائل العذر بالجهل يُرجع فيها إلى شهرة هذا المسائل وإلى كون الإنسان مكلفا بتعلمها أو ليس مكلفا بتعلمها، هل لديه تأويل أو ليس لديه تأويل، فهذه من الضوابط المهمة في هذا الباب إجمالا، ولهذا لما نقول أن الرجل ذهب إلى الحج ولم يتعلم ما الذي يفسد الحج ولم يتعلم محظورات الإحرام وفعل بعض هذه الأمور بجهل فإننا لا نعذره بجهله؛ لأن الواجب عليه أن يتعلم، كذلك سنأخذ في مفسدات الصيام كما سيأتينا إن شاء الله أنه يفطر إذا فعل هذه المفسدات ولو كان جاهلا؛ لأنه يجب عليه أن يتعلم أحكام الصيام قبل أن يصوم في رمضان. وكذلك من كان عليه زكاة مال فإنه يجب عليه أن يتعلم أحكام زكاة المال.

فهذه الأمور لا عذر فيها بالجهل، هي من العلم الواجب مما لا يسع المسلم جهله وليس من العلم المختص بأهل العلم وطلبته والمتخصصين في دراسة الفقه، فهنا لم يعذروه بالجهل وقالوا يجب عليه أن يعيد؛ لأنه مما اشتهرت به الأخبار فلا عذر فيه بالجهل وكان هذا ضابطا أو من الضوابط المهمة أن ما اشتهرت به الأخبار فلا عذر فيه بالجهل، وما لم يسُغ فيه الخلاف فلا عذر فيه بالجهل.

طيب، يقول المؤلف -رحمه الله-: **"وكذا لو استدخلت ذكر نائم أو صغير ونحوه"** يعني كمغى عليه ومجنون فيجب الغسل على النائم والمجنون ونحوه، ويجب الغسل عليها التي هي المجامعة، ولو كانت مجنونة أو نائمة أو مغى عليها.

لو استدخلت المرأة الحشفة الأصلية من ميت أو من بهيمة فإن الغسل يجب عليها ولا يجب على الميت، فلا يعاد تغسيل الميت لذلك، البهيمة لا تُغسَل في كل الأحوال، لكن الكلام على الميت لا يعاد تغسيله لذلك، ويعاد غُسل الميتة الموطوءة، **فما الفرق؟** الفرق أن الميت ليس منه عمل؛ لأنه انقطع عمله بخلاف الميتة فإنه قد أولج فيها، فلا فرق بين حياتها وموتها.

الْخَلَوِيّ -رحمه الله- يقول في حاشيته على المنتهى: **"قد يفرق بينهما بأن الذكر لو كان حيا لكان الغسل واجبا عليه بفعله وهنا لم يوجد منه فعل، والأنثى لو كانت حية لكان الغسل واجبا عليها بفعل غيرها وقد**

وُجد ومثله المأتي في دبره " وهذا كلام جيد في التفريق، أن المرأة لو جومت بدون قصد منها وبدون اختيار منها فالذي أوجب عليها الغسل هو فعل غيرها وهذا موجود في حياتها وبعد موتها، فوجوب الغسل على المرأة لا يشترط فيه أن تكون فاعلة.

وأما الذكر فلو كان حيا لكان الغسل واجبا عليه بفعله هو بفعل نفسه، وهذا لم يوجد منه فعل لأنه ميت، فلا يجب عليه الغسل؛ لأن الميت لا عمل له أصلا لا بقصد ولا بغيره، فلا يرد علينا فعل غير ذي القصد كالنائم والمجنون ونحوهما فإن موجب الطهارة لا يُشترط فيها القصد كسبق الحدث لكن مسألتنا ليس فيها عمل أصلا، ولهذا يفرق العلماء بين الأمرين كما قال ابن عَوْض: **"ولعل الفرق بينها وبين الميت أن الفاعل لابد من قصده حقيقة أو حكما كالنائم"** فالنائم يُنزل هنا منزلة الفاعل حقيقة، هو في حكم الفاعل حقيقة، وأما المفعول فيه -وهو المرأة- فلا يشترط فيها شيء من ذلك، ولهذا يجب أن يعاد تغسيلها إذا وُطئت وهي ميتة.

قال المؤلف -رحمه الله-: **"والثالث إسلام كافر أصليا كان أو مرتدا"**.

ونكتفي بهذا القدر ونأخذ هذا في الدرس القادم إن شاء الله، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الحادي والعشرون